مجلس النواب
المجموعة النيابية للتقدم
الرقم :2326

الرباط في : 19/9/2017

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

ارتفاع واجبات الدراسة بمؤسسات التعليم الخاص

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير،
تحية تقدير واحترام؛
لقد سجلت العديد من الأسر المغربية التي تلجأ لخدمات مؤسسات التعليم الخاص، زيادة صاروخية، وفي كثير من الأحيان غير منطقية وغير مبررة بشكل نهائي في واجبات الدراسة الشهرية، دون خضوعها لأية رقابة أو مساءلة، بحيث تحول تدريس أبناء هذه الأسر في المؤسسات التعليمية الخاصة إلى هاجس كبير، بات يؤرق الكثير منهم بمناسبة كل دخول مدرسي جديد، بحيث يتم إشعارهم بزيادات جديدة في واجبات متابعة دراسة أبنائهم في تلك المؤسسات.
والغريب في الأمر - كما أكد ذلك عدد من أولياء أمور التلاميذ- هو أن أغلب المؤسسات التعليمية الخصوصية التي زادت في الواجبات الشهرية لم تضف أي جديد على مستوى البنيات التحتية لتلك المؤسسات ولم تأت بأي جديد في المجال البيداغوجي أو في طرق التدريس أو على مستوى الأطر العاملة فيها. علاوة على النفخ في المعدلات السنوية التي يحصل عليها التلاميذ، للترافع بها كمؤشر على نجاح المؤسسة منهجيا وبيداغوجيا وتربويا، وفرصة لاستقطاب المزيد من الأسر، وكل ذلك في إطار المنافسة بين مؤسسات التعليم الخاص.
لهذه الحيثيات وغيرها، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي يمكن اتخاذها من أجل حماية الأسر المغربية من هذا الجشع الذي تمارسه بعض مؤسسات التعليم الخاص، وعدم اقتصار دوركم فقط على مجال التأطير والمراقبة التربوية ومراقبة جودة الخدمات، ومدى تقيد تلك المؤسسات بالمناهج والبرامج التربوية والكتب والمعدات التعليمية المعتمدة من طرف وزارتكم؟
ثم نسائلكم كذلك، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي يمكن اتخاذها من أجل سعر مرجعي موحد لكل مؤسسات التعليم الخاص، بغض النظر عن مبرر اختلاف الخدمات من مؤسسة إلى أخرى؟
وتفضلوا، السيد الوزير المحترم، بقبول خالص تحيات الاحترام والتقدير.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.
إمضاء:

بنشقرون كريمي جمال